ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 17 العدد: 01(2023) ص690-699

آثار تفعيل الشراكة الأجنبية في المؤسسة الصناعية الجزائرية

Effects of the activation of the foreign partnership in the Algerian industrial establishment

ناجي ليتيم*

جامعة سكيكدة – الجزائر

litnad@yahoo.fr

محمد بولوداني نور الهدى

جامعة سكيكدة – الجزائر

maryaelhouda@gmail.com

معلومات المقال

تاريخ الارسال:
2021/05/09

تاريخ القبول:
2022/12/26

الكلمات المفتاحية:

- ✓ الشراكة الأجنبية
- ✓ المؤسسة الصناعية
- ✓ الآثار

الملخص:

في ظل الثورة الرقمية المعولمة الهائلة التي يشهدها العالم بأسره في طليعة الألفية الثالثة، وفي طل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية والأجنبية، كان لزاما على كل مؤسساتنا وخاصة الصناعية منها الانفتاح على مواكبة ومسايرة هذا الحراك وهذا التوجه والمسعى التنموي الجديد التي تتبناه الجزائر، وهذا من خلال عقد اتفاقيات شراكة جادة وطموحة مع المؤسسات الأجنبية والمؤسسات المتعددة الجنسيات بما تحمله من ميزات للاستفادة من خبراتها وتجاربها وهذا من أجل تعظيم وتطوير منتجات ومخرجات مؤسساتنا الصناعية بما يعود بعظيم النفع على الأفراد والمؤسسات والمجتمع الجزائري بصفة عامة، وفي هذا الصدد سوف نقوم بهذه الورقة البحثية والتي تعد دراسة كيفية وقراءة نظرية لتحليل أهم المؤشرات والآثار التي ستجنيها مؤسساتنا الصناعية المحلية أثناء الاحتكاك بالشريك الأجنبي، والتي لا محالة سوف تتعدى وتنعكس أثارها على تطوير نسق وسير المؤسسة الصناعية الجزائرية، بما يزيد من جودتها وقدرتها التنافسية.

Article info

Received
09/05/2021
Accepted
26/12/2022

Keywords:

- ✓ *foreignpartnership*
- ✓ *The industrial establishment*
- ✓ *effects*

Abstract :

In the era of digitalization, the Algerian economic opened at global and foreign markets. Therefore, the Algerian enterprises followed this tendency, especially the industrial ones. As a result, many partnership agreements were established between Algerian enterprises and foreign, multinational enterprises, to benefit from its expertise and experience, in order to maximize and develop the products and outputs of our industrial enterprises in a way that brings great benefits to individuals, enterprises and Algerian society in general. However, these partnerships are having significant effects on the Algerian industrial enterprises, which can exceed and reflect on the pattern and functioning to increase its quality and competitiveness.In this paper, which is a qualitative study and a theoretical reading, aims to analyze the most important indicators and the positive effects that our local industrial enterprises will reap during contact with the foreign partner.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مقدمة:

إن من بين أهم المشكلات والمعضلات التي تعاني منها مؤسساتنا في الجزائر ونحن على مشارف وبدايات العقد الثالث من الألفية الثالثة، وخاصة منها المؤسسات الصناعية أنها لا تزال مؤسسات منغلقة ومنكفئة على نفسها داخل حدودنا المحلية والجغرافية والإقليمية، فغالبية مؤسساتنا كانت ولا تزال منتجاتها ومخرجاتها تسوق داخل حدودنا الجغرافية وفي أسواقنا المحلية، ولم تعرف وإلى حد الآن الضوء والطريق إلى الأسواق الأجنبية إلا بالشكل اليسير، ناهيك عن عدم قدرتها على منافسة مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية الناشطة حتى في عقر دارها ونفس مجالات نشاطها سواء من ناحية التكلفة أو الأسعار أو النوعية، ما يظهر مؤسساتنا بوجه شاحب ومغمور، ويبقيها تقبع في ذيل ترتيب المؤسسات العالمية، وهذا رغم توافر مؤسساتنا على المواد الأولية الخام بالجودة المناسبة وموارد الطاقة الكافية والرخيصة والإمكانات البشرية والإيكولوجية والبيئية المتنوعة، ولهذا ولتجاوز هذه الفجوة والمعضلة التنظيمية والتسييرية التي تتهدد بقاء واستمرارية مؤسساتنا الصناعية في الجزائر كان لزاما علينا الانفتاح على عقد وإبرام اتفاقيات شراكة جادة مع مؤسسات أجنبية لضخ وإضفاء عليها دماء جديدة والاستفادة من خبرات وتجارب هذه النماذج العالمية لتطوير أدائها وتحسين جودة منتجاتها واكتساح المزيد من المساحات السوقية الأجنبية، ولهذا لا مناص لنا من مد جسور التعاون مع الشريك الأجنبي إذا ما أردنا تبوأ أماكن ريادية وطلائعيه في مصاف الدول المتقدمة، لاستجلاب العملة الصعبة وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف المجالات والمناشط.

والشراكة الأجنبية تقوم على أساس بناء علاقات وطيدة تتميز بالتواصل الجيد والتفاعل الصحيح والهدف المشترك، وتقديم الخدمات في أحسن وجه وبأفضل طريقة بما يؤدي لا محالة إلى نجاح هذه العلاقة والوصول إلى تحقيق الجودة العالمية والميزة التنافسية مع مختلف المؤسسات الأخرى، وتقوم الشراكة الأجنبية الناجعة على جملة من المرتكزات، تتمثل أبرزها في تنمية فكرة التعاون بين الشركاء والثقة المتبادلة، والعمل على الوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة، إذن فالشراكة الأجنبية ما هي إلا شكل من أشكال الاستثمار يقوم بين عدة دول ومؤسسات، وينطوي هذا الاستثمار على توزيع الحصص المكونة للمشروع للمستثمر الأكبر دون الهيمنة الكلية للحصص، ومن هنا يُلاحظ أن هذا الاستثمار يساهم بشكل كبير في خلق الاتحاد بين المؤسسات، بالإضافة إلى ذلك فهو يُلغي بعد المسافات ويقرب بين الأفراد والمؤسسات والدول؛ هذا يعني أن الشراكة الأجنبية تقوم على التعدد في الفروع وتربطهم سياسة واستراتيجية واحدة ومتجانسة، وبالتالي إمكانية النشاط في عدة أماكن مع مراعاة التكامل بين هذه الوحدات التي تتأثر فيما بينها من خلال الأعمال التي يقومون بها داخل أو خارج المؤسسة.

ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الراهنة إلى إبراز أهم الآثار المترتبة عن تفعيل إستراتيجية الشراكة مع الشريك الأجنبي في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، حيث يتعين على مؤسساتنا إبرام عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات متقدمة تمتلك التكنولوجيا والمهارات العالية والجودة في الإنتاج وغيرها من المميزات التي تجعلها قادرة على احتلال مراكز ريادية، وسوف نتناول هذه الورقة البحثية من خلال إتباع المنهجية وخطة العمل التالية : حيث سنتطرق بداية إلى مدخل مفاهيمي نعرف من خلاله أهم الكلمات المفتاحيه المتعلقة بالشراكة الأجنبية، ثم ننتقل في خطوة لاحقة إلى استعراض وتسطير أهم الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال هذه الشراكات الأجنبية، ليستتبع الحديث لاحقا عن تشريح مختلف الأسباب والدوافع التي تجعل من المؤسسة الجزائرية تلجأ لهذه الشراكة الأجنبية، ليتم الانتهاء في الأخير إلى رصد وتحليل أهم الآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن هذه الشراكة الأجنبية، وكيف يمكن لها تفعيل وتحسين أداء ومخرجات مؤسساتنا الصناعية في الجزائر.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1- مدخل مفاهيمي للشراكة الأجنبية:

" تتميز الشراكة بوجود حقوق وواجبات متبادلة، والقيام بأعمال مشتركة، واتخاذ الإجراءات التي تبدو مناسبة للأطراف" (نموشي نسرين، 2009-2010، ص3) وللشراكة الأجنبية تعاريف كثيرة نذكر منها مايلي:

لقد تم استعمال كلمة شراكة كثيرا من طرف الباحثين دون إعطائها مفهوما دقيقا وفي هذا الإطار يعرفها B.Ponson على أنها كل أشكال التعاون التي تتم بين مؤسسات أو منظمات لمدة معينة، تهدف إلى تقوية فعالية المتعاملين من أجل تحقيق الأهداف التي تم تحديدها.(جمال عمورة، 2005-206، ص161) [1]

كما تعرف الشراكة الأجنبية على أنها مشروع يشارك في امتلاكه أو إدارته طرفان من دولتين مختلفتين، كما تعرف على أنها تجمع واتفاق بين طرفين أو أكثر من جنسيات مختلفة للمساهمة في تحقيق أهداف معينة ومحددة الزمن، وتبنى على الثقة وحسن النية في التعامل بين الأطراف المشتركة.(قلش عبد الله، 2006، ص02)[2]

كما عرفتها الدكتورة هناء عبيد فقد عرفتها: "بأنها مفهوم جديد للتنمية تتحول فيه علاقة الشمال والجنوب من علاقة المنح إلى علاقة الشراكة وتدور الفكرة على إحداث نوع من التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والمجالات ذات الطابع أو الطبيعة الفنية ير سياسية واجتماعية .

كما عرفت الشراكة بأنها التكيف مع المعطيات الاقتصادية الجديدة الهادفة إلى ربح الاستثمارات والوصول إلى المقاييس التكنولوجية والتحكم في المعارف الفنية والتجارية التي تعتبر محور إبرام عقود الشراكة .

وعرفت الشراكة الأجنبية على أنها" نموذج للتعاون المستمر بين طرفين أو أكثر في إطار يتجاوز العلاقة التجارية العادية بهدف تحسين خدمات الزبون النهائي،وذلك من أجل ضمان تنافسية الطرفين ."

من خلال هذا التعريف يُلاحظ أن الشراكة الأجنبية تتخذ صفة التعاون والمساعدة بين الأشخاص بُغية التحسين والتطوير بالنسبة للزبون أو المنتوج، وأيضًا من أجل خلق الميزة التنافسية على مستوى الأفراد وعلى مستوى للمؤسسة ككل.

كما عرفت الشراكة الأجنبية بأنها " تقارب بين عدة مؤسسات مستقلة قانونيًا لأجل التعاون في مشروع معين أو نشاط خاص بتكثيف وتنسيق المجهودات وتبادل الكفاءات والوسائل والمصادر الأساسية ."

هذا يعني أن الشراكة الأجنبية والتي تكون بين مؤسستين يشتركان في مشروع معين تتصف بالاستقلالية القانونية والتي تقوم على مبدأ التعاون والاتحاد فيما بينها، ويكون الهدف من هذه الشراكة هو تبادل الخبرات والمعلومات والمهارات المختلفة بمختلف الوسائل والإمكانيات من أجل التطوير وتحقيق الأهداف المسطرة.

في هذا التعريف يُلاحظ أن الشراكة بين هاتين المؤسستين أو أكثر تُبنى على أساس وضع استراتيجية أو خطة تكون طويلة المدى، حيث تساهم هذه الأخيرة في تسهيل عملية الإنتاج وما جاورها من عمليات أُخرى كالبيع والتسويق والتوزيع، وأيضًا ما تعلق بجودة المنتج وميزته التنافسية فكل هذه الاعتبارات تكون دافعًا للاشتراك بين هذه المؤسسات.

"ويقصد بالشراكة الأجنبية بشكل عام تلك العلاقة المحددة الزمن والقائمة على أساس التعاون المشترك من أجل تحقيق المصالح والأهداف المشتركة للأطراف."

وحسب قاموس التسيير:" فإن الشراكة هي نوع من التعاون الدائم بين المؤسسات المستقلة، فالتعاون الثانوي المخصص الذي يوجد بين مؤسستين بصفة دائمة يمكن أن يكون إشهارًا، خاصة لما ترتكز المبادلات على علاقات التعاون المتعلقة بالإعلام المتواصل ، المهارات المشتركة وتباذل الموظفين ."

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

هذا يعني أن الشراكة تقوم على مبدأ التعاون بين المؤسسات والأشخاص وتكمن أهمية الحفاظ على هذا المبدأ في تثمين المجهودات التي يمتلكونها، وذلك عن طريق تفعيل مجموعة من العناصر المتمثلة في الخبرات والمهارات ووسائل الإعلام والاتصال وأيضًا تباذل المعارف بين العمال أثناء القيام بمختلف النشاطات.

في حين موسوعة إدارة الأعمال " تعرف الشراكة كأنها كيان ذهني ينبغي أن يرأس صلة تتصف بالفوائد المشتركة وبتوزيع المساهمات لعمل جماعي مشترك ."

نستنتج من خلال هذا التعريف أن الشراكة عبارة عن وجود فكري يتسم بالقرب والتواصل بين الأشخاص المشاركة في أي مشروع أو عمل أو إنجاز، وبالتالي القدرة على تقاسم المنفعة والربح بطريقة عادلة.

2- أهداف الشراكة الأجنبية داخل المؤسسة الصناعية الجزائرية.

إن الحديث عن الشراكة الأجنبية داخل مؤسساتنا الصناعية الجزائرية أمر مهم خاصة لما لها من تأثيرات سوآءا على الصعيد الدولي أو الصعيد العالمي حيث تنظر المؤسسات الاقتصادية إلى الشراكة الأجنبية على أنها الوسيلة الفعالة لرفع الموارد المالية،القدرات التنظيمية والخبرات والمهارات التقنية أو العمل المشترك من أجل تعزيز القدرة التنافسية في الأسواق العالمية ، إذ أن الشراكة أسلوب يُفيد المؤسسات الاقتصادية في تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها :

- تسهيل الدخول إلى الأسواق الدولية ويتم ذلك من خلال اختيار الشريك الاستراتيجي المناسب.
- المشاركة في المخاطر، حيث يُستخدم أسلوب الشراكة لتقليل مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على الآثار السلبية أو التهديدات المرتبطة بهذه المخاطر.
- إن الشراكة تستهدف الربط والتكامل لرفع فعالية الأطراف أو خلف ميزة تنافسية جديدة أو دعم المزايا الحالية من خلال التبادل والتعاون المشترك في المجال التكنولوجي والسلع والمهارات والمعارف والموارد الأخرى.
- كما تلعب ديناميكية الشراكة دورًا أساسيًا في تطوير نظام الإنتاج وتحسين كفاءتها، حيث تهدف الشراكة إلى تحسين كفاءة الشراكة في إطار مشروع موحد من خلال التكيف مع متطلبات السوق

ومواجهة المنافسة المحلية والدولية، وذلك بتخفيض التكاليف وتلبية شروط الجودة واكتساب التقنيات الحديثة والمرونة في التنظيم.

- كما تواجه المؤسسات تحديات كبيرة متمثلة في المنافسة وضرورة تلبية الطلب النهائي، مما يحتم عليها الدخول في شراكة مع مؤسسات تتوفر على ميزة نسبية لإنتاج سلع منافسة، وتنسيق جهود الشراكة الآمرة بالأعمال في ميادين البحث والتطوير مثل نقل التكنولوجيات واستخدامها في تحسين الإنتاج والكشف عن أسواق جديدة.

خلاصة القول أن الشراكة الأجنبية هي استراتيجية تسمح بالتعاون بين العديد من البلدان حيث تنشأ بينهم علاقات قوية تتميز بالاتحاد من أجل تحقيق الأفضل، شرط توفير وتكثيف الجهود والكفاءات، علاوة على توفير الوسائل والإمكانيات المساعدة على البدء في إنجاز المشاريع، مع ضرورة تحّمل الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة .

قد تتعدد أهداف الشراكة الأجنبية وقد تختلف من بلد إلى آخر إلّا أن المؤسسة الصناعية الجزائرية تسعى جاهدة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف جراء عقد عدة اتفاقيات شراكة مع الدول الغربية، وقد تكون هذه الأهداف الأبرز و التي تنفع المؤسسة الجزائرية خاصة وأنها تُعاني منذ وقت طويل في مجال تطوير صناعاتها ومنتوجاتها، وهذا الأمر يدفع بالكثير من الخبراء والمختصين أن يُعالجوا موضوع الشراكة الأجنبية الذي يحمل في طياته الكثير من الفوائد والمنافع.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

ومن هذا المنطلق فإننا نُلاحظ أن أهداف الشراكة الأجنبية متنوعة وتمس جوانب كثيرة وقد تجمع بين العديد من المجالات حتى تستطيع الوصول إلى التحسين الشامل، فقد ركزنا في دراستنا على الجانب الصناعي للمؤسسة ، فحاولنا بذلك معرفة مدى الاستفادة من الخبرات التي تمتلكها الشركة الأجنبية وأيضًا نقل التكنولوجيا، والمعارف الماهرة، وإجراءات العمل وغيرها من الخصائص الجديدة والمتطورة.

إن نجاح أهداف هذه الشراكة تكون على المستوى المحلي والدولي إذ تساهم بشكل كبير في تحسين المؤسسة داخليًا ؛أي على مستوى النظام الداخلي للمؤسسة بما في ذلك العاملين و أنظمة التسيير والبرامج وإجراءات العمل وأداء وسلوكيات الأفراد وغيرها من المتغيرات التنظيمية، أما على المستوى الدولي أو العالمي فتسهل عملية التواصل مع الأطراف الخارجية والانفتاح على ثقافات أخرى وتوطين قيم ومبادئ جديدة مبنية على حب العمل والتجديد والابتكار، بالإضافة إلى خلق روح التحدي والمنافسة في الأداء وجودة المنتوجات، وبالتالي القدرة على مواجهة المخاطر والتحديات التي قد تصادفها ومن ثمة تصبح جاهزة لإطلاق منتوجاتها بكل ثقة والاعتزاز بما أنتجته و صنعته.

3- أسباب ودوافع اللجوء إلى الشراكة الأجنبية :

إن اللجوء إلى فكرة الشراكة مع المؤسسات يتماشى مع عدة مبررات خارجية وأخرى داخلية، ويمكننا حصر أهم الأسباب في ما يلي :

1.3 الأسباب الخارجية :

1.1.3 تنامت ظاهرة العولمة:التي شملت المجالات المالية والتسويقية الإنتاجية والتكنولوجية، كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة .

2.1.3 تزايد حدة المنافسة: يتسم عصر العولمة بتزايد حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية، لذا فإن قيام مؤسستان متنافستان تنشطان في نفس القطاع بالشراكة والتعاون من شأنه أن يخطف من حدة المنافسة بينهما.

3.1.3 تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها: وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات بما فيها الرائدة، عن الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخص للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح .

2.3 الأسباب الداخلية: يمكن إيجازها فيما يلي :

1.2.3 الرغبة في النمو:

3.2.3 الرغبة في التعاون: تسعى المؤسسات لتطبيق التعاون الذي ينتج عنه تبادل الخبرات والأفكار والكفاءات وذلك قصد الحصول على مرونة أكبر والوصول إلى إيجاد حلول لدى الشركاء لبعض المشاكل العالقة في المؤسسات .

3.2.3البحث عن تخفيض التكاليف: في بعض المشاريع تكون التكاليف كبيرة جدا ولا تستطيع مؤسسة واحدة القيام بهذا المشروع، هنا تلجأ المؤسسات إلى الشراكة بغية توزيع التكاليف على المجموعة المشاركة .

أما أهم الدوافع فتمثلت فيمايلي :

- تفاقم الأزمات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، الأمر الذي دفع الجزائر إلى البحث عن شريك استراتيجي كخيار للخروج من الأزمة، فكان الشريك الأجنبي أنسب وأقرب لامتيازات عدة.
- توسيع الدعم والمساندة للجزائر في جهودها الرامية إلى الإصلاح والتعديل خاصة في المجال الصناعي وكذا من أجل التنمية الاجتماعية.
- إيجاد مناخ ملائم لتنمية علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وكذا في مجال الاستثمار.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- الرغبة في إنشاء تعاون يدعمه حوار منتظم في ميداني الاقتصاد والعلوم والتكنولوجيا والاجتماع والثقافة والسمعي البصري .
- تأثير اتفاق الشراكة في جلب الاستثمارات.
- ضرورة الاستثمار في نشاطات جديدة أو التحكم في استثمارات المؤسسة الخارجية وتطوير إمكانية الإعلام .
- الحصول على التكنولوجيا الخارجية وممارسة النشاطات التجارية بكل فعالية .
- التغلغل في الأسواق الخارجية بعد التمويل الفعال للسوق المحلية.
- العمل على ضمان وجود شبكة توزيع منظمة ومستقرة بغرض استغلال جميع المنتوجات على المستوى العالمي .
- التطور التكنولوجي والذي يعتبر العامل الأساسي في تطور المؤسسة الصناعية، وبالتالي رواج منتوجاتها وتفتحها على الأسواق العالمية، ونظرا لتكاليف هذا التطور الذي يشكل عائقا أمام المؤسسة استوجب الأمر اللجوء إلى الشراكة الأجنبية لتقليص تكاليف الأبحاث التكنولوجية من جهة، وبناء قاعدة تكنولوجية تساهم في تطوير الموارد المتاحة وزيادة الكفاءة في استخدامها من جهة أخرى .

بعدما لاقت المؤسسة العديد من التغييرات التي طرأت على النظام التسييري والتي مرت بمراحل حاولت في كل مرحلة من المراحل أن تُغطي نقاط الضعف التي كانت تُعاني منها، فلقد جربت الكثير من الحلول كي تنهض باقتصادها وخاصة مجال الصناعات، ولكن في كل مرة كانت النتيجة غير مرضية إلى أن ظهر وانتشر مفهوم الشراكة الأجنبية عبر أنحاء العالم وبروز التوجه الجديد الذي تمثل في العولمة والتطور التكنولوجي، وتفوق المهارات والقدرات الابتكارية والإبداعية التي باتت عنصر مهم وضروري لأي مؤسسة تريد تحقيق النجاح والتطور.

ومن هنا جاءت هذه الأسباب والدوافع التي أرغمت العديد من البلدان لتبني هذه الاستراتيجية أملاً منها في تغيير الوضع الراهن وتحسينه إلى الأفضل، ولقد وقعت المؤسسة الجزائرية العديد من اتفاقيات الشراكة بُغية الحصول على التطور التكنولوجي والمنافسة العالمية والاستفادة من هذا التعاون والاستثمار حتى يتسنى للعاملين الجزائريين أخذ الخبرات والمهارات من قبل الشريك الأجنبي عن طرق الاحتكاك والعمل معه.

إذن كل الأسباب والدوافع سابقة الذكر تُحتم على الجزائر أن تستنجد بالشركات الأجنبية من أجل تطوير واقع الإنتاج الصناعي والنهوض به إلى الأفضل، والمهم من هذه الشراكة كيفية استغلال القادة والرؤساء لمميزات هذه الشراكة ومحاولة الابتعاد عن كل القضايا التي تنقص من قيمة هذه الشراكة، والعمل على تسخير كل الإمكانيات التي تسهل عملية الاستثمار، فتحقق بذلك كل الأهداف المسطرة والتي تتعلق بالفرد والمؤسسة والمجتمع ككل، فتصبح بذلك في ركب الدول المتقدمة.

4- آثار تفعيل الشراكة الأجنبية على تطور المؤسسة الصناعية الجزائرية :

لقد واجهت المؤسسة الصناعية الجزائرية العديد من المشاكل والعراقيل أمام تطوير منتجاتها وقد عملت على النهوض من أجل تحسين وتنمية المجال الصناعي الذي يلعب دورًا كبيرًا في تفوق المؤسسة الجزائرية، الأمر الذي دفع بها إلى اللجوء إلى سياسة الشراكة الأجنبية باعتبارها تمتلك العديد من المميزات، وجراء تفعيل هذه الشراكة نتجت أثار متنوعة مست العامل والمجتمع والمؤسسة والدولة ككل والتي يمكن إيجازها فيمايلي :

1.4استفادة المؤسسة المحلية من مصادر جديدة للتمويل، وذلك بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأول وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد، ومن ثمة فإن صيغة الشراكة تكفل للمؤسسة نفس المزايا لكن بمخاطر أقل.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.4الاستفادة من التطور التكنولوجي الذي توفره الشراكة الأجنبية التي ينتج عنه :

*رفع الكفاءة التي ينتج عنه.

*التقليل من تكاليف الإنتاج.

*رفع القدرة التنافسية للمؤسسة.

3.4 ضمان الديمومة والمصداقية كنتيجة لجودة المنتوجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى اكتساب ثقة المستهلك ووفائه للمنتج .

4.4 الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب التي تدخل في إطار الشراكة .

لقد بات الاعتقاد في الفترة الحالية أن الشراكة الأجنبية من الوسائل الأساسية في خلق مناصب شغل وتطوير اقتصاديات البلدان المستقبلية لتلك المشاريع، الشيء الذي أدى بالعديد من الدول إلى التنافس لطرح مزايا من أجل استثمارات أجنبية في إطار الشراكة واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحسين مناخ الاستثمار .

إن الشراكة بمختلف أشكالها وأنماطها لها آثار إيجابية على العمل، كما أن لها آثار سلبية، فهذه الآثار تختلف حسب نوع الاستثمار وطبيعته، ففي الأموال التي تتجه فيها مشاريع الشراكة نحو قطاع معين لإنشاء وحدة إنتاج جديدة، فإن هذا سوف يسمح بإنشاء فرص عمل بفضل دخول رؤوس أموال أجنبية في مشاريع الشراكة؛ أي أن الاستثمارات الأجنبية في أطار الشراكة عبارة عن استثمارات جديدة تسمح بخلق فرص عمل جديدة، لكن عقود الاستثمار في إطار الشراكة الأجنبية المعتمدة على كثافة رأس المال (أي عوامل الإنتاج) نتيجة التقدم الصناعي والتكنولوجي فإنها تؤثر سلبا على عنصر العمل باعتبار أن هذا النوع من الاستثمار يعتمد على درجة عالية من المكنة .

إن عقود الشراكة المبرمة بين المؤسسات الاقتصادية تؤثر بشكل مباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف لها من خلال مختلف العمليات الخاصة بالعمليات الجارية والعمليات الرأسمالية.

فالأثر الأول لعقود الشراكة المبرمة من طرف الأجنبي، ينعكس بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية وزيادة رأسمال المال في الدول المضيفة، أما الأثر الثاني فيساهم في تخفيف الشح في النقد الأجنبي، لاسيما إذا وجهت مشاريع الشراكة الأجنبية إلى القطاعات التي تحل محل الواردات، حيث تساهم في سد جزء من حاجة السوق المحلية .

وقد يفوق هذا الأثر من حيث أهميته الأثر السلبي الذي يتركه تحويل رأس المال والأرباح على ميزان المدفوعات، ومن هنا نستطيع القول أن مشاريع الشراكة ترتبط بعلاقة إيجابية مع ميزان المدفوعات في الدولة المضيفة، وهناك من يضيف على هذه الآثار التي تعتبر مهمة في نجاح وتطور المؤسسة هذا إذا ما عملت بشكل إيجابي على هذه السياسة، ومحاولة الابتعاد عن الآثار السلبية التي تقلل من درجة نجاحها والتي هي كالتالي:

1.4.4 الآثار الإيجابية :

تتمثل أهم آثار الشراكة الأجنبية والتي تنعكس على المؤسسات المحلية فيما يلي (بلالطة مبارك، 2006، ص5): [3]

- الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل بفضل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، مما يجعل المؤسسة في غنى عن طلب قروض تمويل طويلة الأجل وما يترتب عنها من مديونية وعدم القدرة على التسديد؛
- تمثل الشراكة الأجنبية فرصة هامة للحصول على التكنولوجيا والاستفادة من التطور التكنولوجي الذي يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وبالتالي رفع القدرة التنافسية للمؤسسة؛

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ضمان الديمومة والمصداقية نتيجة لجودة المنتجات وقلة التكاليف وكذا احترام مواعيد التسليم، وهذا ما يؤدي إلى زيادة ثقة المستهلك ووفائه للمنتج؛
- الاستفادة من التسهيلات التي تمنحها الدولة للشركاء الأجانب، إضافة إلى أن وجود شركات أجنبية في دول مضيفة يساعد على زيادة معدل تدفق المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية إليها؛
- تقوم الشركات الأجنبية بتنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الدول المضيفة مما يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال إضافة إلى تنمية قدرات الطبقة الحالية كما تستفيد الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال الاحتكاك مع الشركات الأجنبية.(عبد السلام أبو قحف، 2003، ص460-461) [4]
- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العديد من القطاعات الاقتصادية.
- تقديم العون التقني في مجال التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث والتطوير في الدول العربية.
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة وبالتالي التقليل من البطالة في العدول العربية المتوسطية، وذلك بزيادة الدعم الفني والإداري والتنظيمي الممنوح لهذه الدول من طرف الاتحاد الأوروبي.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق.
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية للصناعات العربية والمساهمة في الحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي، وتوفير الشروط الملائمة لتطوير المشاريع الخاصة بغية رفع مستويات النمو والتنوع في الإنتاج الصناعي.

وتجدر الإشارة إلى أن الشراكة الأجنبية يمكنها تحقيق هذه الآثار للدول المضيفة لكن هذا يتوقف بدرجة كبيرة على مدى مرونة الدولة وفعاليتها في تطوير هذه الإستراتيجية عن طريق تخفيف القواعد التنظيمية، تخفيف عامل الجباية وتسهيل المعاملة والإجراءات الإدارية والتنظيمية.(محمد يعقوبي ولخضر عزي، 2011، ص9)[5]

2.4.4 الآثار السلبية :

- " قد يطغى هدف الربح والتوسع والابتكار على حماية المستهلك، وذلك بتقديم سلع أو خدمات ضارة أو ذات جودة ونوعية رديئة وبأسعار مرتفعة، أو زرع عادات استهلاكية أو استعمالية تتنافى مع منظومة قيم المجتمع ومبادئه.
- يترتب أحيانا على قيام تحالفات بين الشركات الكبرى خلق مراكز تجارية ضخمة مما يؤدي إلى غياب المنافسة وتدهور القدرة التنافسية لبقية الشركات، وبالتالي ظهور عدم تكافؤ الفرص التنافسية.
- تؤدي التحالفات التجارية إلى ظهور أسواق للبائعين وغياب أسواق للمشترين، حيث تصبح قوى السوق في أيدي عدد قليل من التحالفات نتيجة الاحتكار.
- يحتمل أن تؤدي هذه التحالفات إلى فقدان المركز التنافسي للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تدهور فرص نمو وتطور هذه الصناعات.
- يؤدي التحالف أو الشراكة إلى إنشاء كيانات كبرى تقلل من القدرة التنافسية للصناعات الوطنية في ظل إلغاء الحماية، هذا ما قد يؤدي إلى القضاء على الصناعات الوطنية" (موقع العربي، 16-12-2022،سا 22:00)
- ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية.
- عدم التوازن أو التكافؤ في القدرات التفاوضية لدى الطرفين علاوة على ضعف التحضيرات الوطنية على مستوى الدول العربية، مقابل التحضير الجماعي والتقني المدروس الذي يتميز به أداء دول الاتحاد الأوروبي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- لم يمس التعاون المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة، بالإضافة إلى أن الأهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الأوروبية، حيث الهدف منها يتمثل في تقوية السياسة الطاقوية للاتحاد الأوروبي وضمان تأمينها.
- لم تعطي أهمية كبيرة للتعاون التقني والعلمي، حيث لم يمس إلا تكوين العمال، ولم تشتمل التحول التكنولوجي والتحكم في الأساليب الجديدة للإنتاج.
- وجود فارق كبير في مستوى التنمية بين الدول الأوروبية والدول العربية مما يجعل بلوغ هذه الأخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا.

إن المتمعن في هذه الآثار يرى أن هذه الآثار تكمن ورائها عدة نقاط إيجابية جوهرية تسمح للمؤسسة الصناعية الجزائرية بالتطور و الرقي بصناعاتها، هذا إذا ما استغلت هذه الشراكة بشكل صحيح ووفرت الجو الملائم والظروف المناسبة التي تسمح لجميع المستويات التنظيمية بالعمل بشكل مرن وذا فعالية، وبالتالي تحقيق الجودة في المنتوج والقدرة على المنافسة أمام الدول المتقدمة، بالإضافة إلى الابتعاد على كل الآثار السلبية التي تنقص من قيمة العمل الذي نسعى إلى إخراجه بشكل جيد ومتطور، ومن الملاحظ على المؤسسة الجزائرية مازالت تعتمد على الأنظمة التسييرية التقليدية التي لا ترقى إلى التنظيم الحديث والذي يعتمد على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

بالإضافة إلى ضعف منظومة القيم لدى الدولة الجزائرية ككل فالمصلحة الخاصة تطغى على المصلحة العامة وهذا الشيء منافي تمامًا للقيم الحضارية، كما نجد عدم الاهتمام بالفرد وبقدراته ومهاراته هذا الفرد الذي يُعتبر الوسيلة الفعالة لتطور المجتمعات الإنسانية من خلال الابتكارات والإبداعات التي يقومون بإنجازها.

ولهذا وجب على المؤسسة الصناعية الجزائرية الابتعاد عن مختلف الآثار التي تُعيق التطور التكنولوجي والاستفادة من أهم مميزات الشراكة الأجنبية والتي تتمثل في النقاط التالية:

- تُعد الشراكة الأجنبية الوسيلة المفضلة من أجل الاستثمار في مجال التكنولوجيا الجديدة.
- عامل التحكم في التسيير الفعال .
- خلق أسواق جديدة راقية.
- التطور والمراقبة للوصول إلى الدرجة التنافسية.
- سمح بدولية النشاطات التي تقوم بها المؤسسة وتدفع بها إلى الدخول في الاقتصاد العالمي.
- وسيلة الدخول لنظام المعلومات الاقتصادية.
- استغلال الفرص الجديدة للسوق مع الشركاء.

كل هذه المميزات تجعل المؤسسة ناجحة ومتطورة في العديد من المجالات وبالتالي تسمح للعديد من النشاطات بالازدهار وامتلاك ميزة تنافسية بين مختلف الدول المتقدمة.

خاتمة:

من خلال كل ما ذكرناه فإن خيار الشراكة لا بديل عنه، ذلك أنها تكتسي أهمية بالغة في إنعاش الاقتصاد الوطني من جلب لرؤوس الأموال الأجنبية، و خلق لمناصب العمل وتوفير العملة الصعبة و تحويل التكنولوجيا و المنافسة الدولية و تقليص نفقات الدولة ، و رغم كل التشريعات و قوانين المسهلة لجلب الاستثمارات ، إلا أن الجزائر ما زالت بعيدة كل البعد عن مظاهر التقدم الدولي وحركية الاقتصاد .

و يرجع ذلك إلا أن الشريك الأجنبي، لقى بعض العراقيل البيروقراطية والضرائب التي تجمد النشاط الاقتصادي، و مع تغيير الأنظمة الحكومية في البلاد تذبذبت الوضعية الاقتصادية كثيرًا و أدت إلى تضييع الوقت وعرقلة الشراكة، فبات من الضروري التسريع في التطبيق

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

السياسات الحكومية ورفع العراقيل أمام الاستثمارات الأجنبية، ولهذا يجب القيام بدراسات كمية إستشرافيه لاحقة لاستكمال دراسة مختلف الأبعاد الكمية لموضوع الشراكة الأجنبية وأثارها على مؤسساتنا الصناعية في الجزائر.

قائمة المراجع

1. هناء عبيد: (2002) **السياسة الأوربية اتجاه الشرق الأوسط**، مصر، مطابع الأهرام.
2. فريد النجار: (1999) **التحالفات الاستراتيجية** ، مصر، إيتراك للنشر والتوزيع.
3. عبد السلام أبو قحف: إ(2001) **إدارة الأعمال الدولية** - دراسة وبحوث ميدانية- القاهرة، الدار الجامعية.
4. علي حسين علي وآخرون: (1999) **الإدارة الحديثة لمنظمات الأعمال**، ط1، ، عمان، دار الحامد.
5. سهام عبد الكريم: (2007) **دور الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال**- رسالة ماجستير غير منشورة ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة البليدة، الجزائر.
6. عبد الله قلش: (2006) **أثر الشراكة الأورو- جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإنسانية، دون مجلد، العدد 4، دون بلد
7. مبارك بلاطة: (2006) **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
8. سليمان بلعور: (2008) **أثر استراتيجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية –حالة مجمع صيدال**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر.
9. قدي عبد المجيد: (8-9 ماي 2004) **الجزائر ومسار برشلونة، الندوة الدولية حول الاندماج العربي كآلية لتفعيل الشراكة الأورو – عربية**، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
10. سامية فرفار: (2005-2006) **التحول من النظام العمومي من نظام الشراكة الأجنبية وانعكاساته على العمل والعمال –نموذج الشراكة الجزائرية الألمانية مؤسسة إنادهنكل الجزائر "وحدة الرغاية"**، رسالة ماجستير، علم اجتماع تنظيم وعمل، قسم علم اجتماع ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر.
11. سلوى محمد مرسي: (8-9 ماي 2004) **المشاركة الأورو عربية، مالها وما عليها وسبل تفعيلها**، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة قسنطينة، الجزائر.
12. ديباجة اتفاق الشراكة بتاريخ: 2002/04/22 **تبعا لنوسيا**، الجريدة الرسمية، العدد: 31، المؤرخة: 2005/04/30.

13. جمال عمورة: (2006/2005)، **دراسة تحليلية وتقييمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورو-متوسطية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر.
14. قلش عبد الله: (جويلية 2006) ، **أثر الشراكة الأورو جزائرية على تنافسية الاقتصاد الجزائري**، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/b150.htm ، العدد 29، السنة الرابعة، ، تم التحميل بتاريخ 15 دسيمبر 2011.
15. بلالطة مبارك: (13-14 نوفمبر 2006)، **أهمية الشراكة الاجنبية في تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سطيف.
16. عبد السلام أبو قحف: (2003) ، **إقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، القاهرة.
17. حمد يعقوبي و لخضر عزي: (14أكتوبر 2004) **الشراكة الأورو متوسطية و آثارها على المؤسسة الاقتصادي**ة، مجلة علوم إنسانية، موقع الكتروني، www.ulum.nl/a144.htm العدد 14، تم التحميل بتاريخ 20 أوت 2011.
18. نموشي نسرين (2009-2010)، **انعكاسات الشراكة الاورو- جزائرية على مسار التحول الديمقراطي في الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية –جامعة بسكرة الجزائر .
19. M. Belattaf and Barhab.,(21-22 oct 2003). Le partenteniart euro-medet les accords d'associations des pays du maghreb avec l'ue, eosloque international, université de tlamcen, algerie
20. Isabelle Huault(1999) le magementintermational,alger,casbah,.
21. https://arbyy.com/16/12/2022/ h 22 :00

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)